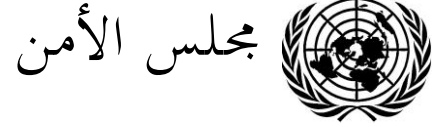


Distr.: General
5 November 2015
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى
رئيس مجلس الأمن

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، يشرفني أن أحيل التقرير الثامن والأربعين عن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، الذي يغطي الفترة من ٢١ نيسان/أبريل إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والذي تلقّيته من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك (انظر المرفق).
وأرجو ممتناً عرض التقرير على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بان كي - مون



الرجاء إعادة استعمال الورق

061115 061115 15-18751 (A)



المرفق

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه التقارير الواردة من الممثل السامي طبقاً للمرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن بشأن تنفيذ اتفاق السلام الذي عُقد في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم إليكم طيه التقرير الثامن والأربعين للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. وأرجو التكرم باتخاذ اللازم لتعميم هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن كي ينظروا فيه.

وهذا هو التقرير الرابع عشر الذي أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي للبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. ويشمل هذا التقرير الفترة الممتدة من ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

وإن احتجتم أو احتاج أي عضو من أعضاء المجلس إلى أي معلومات إضافية فوق المعلومات المقدمة في التقرير المرفق، أو إن كانت لديكم أي تساؤلات بشأن محتوياته، فسيكون من دواعي سروري أن أوافيكم بالمعلومات أو الإجابات اللازمة.

(توقيع) فالينتين إنزكو

التقرير الثامن والأربعون المقدم من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

موجز

يشمل هذا التقرير الفترة الممتدة من ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وقد غلبت على الفترة المشمولة بالتقرير عدة تطورات بارزة هي: قرار سلطات جمهورية صربسكا إجراء استفتاء يطعن مباشرة في الاتفاق الإطار العام للسلام وتهديد تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين في جمهورية صربسكا بإجراء استفتاء على الاستقلال في عام ٢٠١٨ وبدء نفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب واتخاذ خطوات أخرى للمضي في برنامج الإصلاح الصادر عن الاتحاد الأوروبي مثل اعتماد قانون عمل اتحادي جديد ووقوع عدد من الحوادث الأمنية البارزة.

ويمثل قرار سلطات جمهورية صربسكا إجراء استفتاء يطعن مباشرة في الاتفاق الإطار العام للسلام وتهديد تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين بإجراء استفتاء على الاستقلال في عام ٢٠١٨ تصعيداً لسياسة هذا التحالف الهادفة إلى الطعن في أسس الاتفاق الإطار والخطوات المتخذة لتنفيذه. وأحيلكم إلى تقريرتي الخاص المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر للاطلاع على تفاصيل بشأن ما يمثل أحد أخطر التحديات التي تواجه الاتفاق الإطار منذ التوقيع عليه في عام ١٩٩٥. يضاف إلى ذلك ما شهدته الفترة المشمولة بالتقرير من صدور عدد من التصريحات الجديدة من جانب مسؤولي جمهورية صربسكا تدعو إلى انفصال الكيان عن البوسنة والهرسك. وبموجب السلطة الموكلة إلي، فإني أستخدم هذا التقرير لأوضح مرة أخرى أنه لا يحقّ للكيانين، بمقتضى الاتفاق الإطار العام للسلام، الانفصال عن البوسنة والهرسك، وأن سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية مصونتان. بموجب هذا الاتفاق ودستور البوسنة والهرسك والقانون الدولي.

وقد فتح توقيع واعتماد البوسنة والهرسك للالتزام الخطي بعملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي المجال لاتخاذ الاتحاد قراراً بإبرام اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب الذي تقرر بدء نفاذه في ١ حزيران/يونيه. وأدى ما تلا ذلك من اعتماد سلطات الدولة وسلطات الكيانين لبرنامج الإصلاح والقيام بخطوات ملموسة، مثل اعتماد الاتحاد لقانون عمل جديد، إلى إثارة الآمال في أن تبدأ السلطات أخيراً في التركيز على إنجاز الإصلاحات التي من شأنها أن تمكن البوسنة والهرسك من أن تتقدم للحصول على مركز البلد المرشح للانضمام إلى الاتحاد وإطلاق عقال تفعيل خطة العمل المتعلقة بعضوية منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وكما ذكر في

التقارير السابقة، يجب أن تقطع البوسنة والهرسك جميع الصلات مع الماضي من خلال ممارسة السياسة بطريقة جديدة تضع مصلحة المواطنين والبلد ككل فوق كل اعتبار.

وفيما يتعلق بخطة العمل المتعلقة بعضوية منظمة حلف شمال الأطلسي، فيني أرحب ترحيبا حارا بعملية تسجيل الممتلكات الدفاعية باسم دولة البوسنة والهرسك التي جرت في الاتحاد، وأتطلع الآن إلى إحراز تقدم مماثل في جمهورية صربسكا. وتجدر الإشارة إلى أن قرار إرسال طلب البوسنة والهرسك الرسمي لتفعيل خطة العمل المتعلقة بعضوية تلك المنظمة قد اتخذته بالإجماع أعضاء مجلس الرئاسة الصربي والبوسني والكرواتي في عام ٢٠١٠ وأن الطلب قد أحيل مديلا بتوقيع العضو الصربي في مجلس الرئاسة الذي كان آنذاك رئيسا للمجلس، علما بأنه قادم من حزب الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين.

وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا عدة حوادث أمنية استصعبت معها خطر إحداث تأثير أوسع نطاقا على الحالة في البوسنة والهرسك. وقد تأكد احتمال وقوع حوادث أمنية في أي وقت من خلال حادث إطلاق النار في قسم للشرطة في زفورنيك في ٢٧ نيسان/أبريل ووقوع عدة اعتداءات على عائدين مدفوعة على ما يبدو بدوافع عرقية والاعتداء على رئيس وزراء صربيا في مناسبة إحياء الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية التي ارتكبت في سربرينيتسا. ويفترض أن تستثير هذه الزيادة في الحوادث الأمنية قلق المجتمع الدولي.

وبالنظر إلى الظروف المعقدة التي لا تزال سائدة في البلد، ما برح للوجود المعزز بولاية تنفيذية لبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك أهمية بالغة، إذ يتيح ذلك لمكتبي وآخرين من المجتمع الدولي القدرة على القيام بما أنيط بكل منا من مهام وطمأنة المواطنين من جميع الفئات الإثنية في كافة أرجاء البلد بتوافر بيئة آمنة وخالية من الأخطار.

أولا - مقدمة

١ - هذا هو التقرير الرابع عشر الذي أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك. ويتضمن التقرير سرداً للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المبينة في التقارير السابقة، ويسجل التطورات المستجدة على أرض الواقع ويدون الاستشهادات ذات الصلة في الفترة المشمولة بالتقرير، كما يعرض تقييمي لتنفيذ المجالات الرئيسية التي تدرج ضمن الولاية الموكلة إليّ. ولقد انصبّت جهودي على تناول هذه المجالات، وفقاً لما تقتضيه مسؤوليتي الأساسية المتمثلة في دعم الجوانب المدنية من الاتفاق الإطاري العام للسلام، بالتوازي مع تشجيع التقدم نحو تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي، والعمل على الحفاظ على الخطوات المتخذة سابقاً لتنفيذ الاتفاق.

٢ - وواصلت تكريس طاقتي لتنفيذ ولايتي على النحو المحدد في المرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن. ويدعم مكنتي دعماً تاماً الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي لمساعدة البوسنة والهرسك على السير على الدرب المؤدي إلى زيادة انضواء البلد ضمن هاتين المنظمتين.

ثانياً - آخر المستجدات السياسية

ألف - الأجواء السياسية العامة

٣ - يؤسفني أن التحديات التي تواجه الاتفاق الإطاري العام للسلام قد ازدادت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأخطر هذه التحديات هو ما جرى في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥ من قيام الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا باعتماد قرار بإجراء استفتاء في جمهورية صربسكا بشأن صلاحية التشريع المتعلق بمحكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام فيها وقابلية تطبيق قرارات هاتين المؤسستين على إقليم ذلك الكيان، وبشأن سلطات الممثل السامي وقراراته. وبعبارة أخرى، فإن سؤال الاستفتاء يقترح أن تخرج جمهورية صربسكا عن النطاق القضائي المشترك للبوسنة والهرسك. وقد اتخذت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا هذه الخطوة رغم التحذير المسبق الواضح الصادر في ١٤ تموز/يوليه عن سفراء اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام باستثناء الاتحاد الروسي الذي لم ينضم إلى بيان المجلس.

٤ - وقد ألفت هذه الإجراءات بظلالها على الجهود الإيجابية التي بذلتها الأطراف السياسية الفاعلة في البوسنة والهرسك للمضي قدماً بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية

التي تعالج المشاكل التي تواجه البلد ويحتتمل أن تزيل الحواجز من أمام إحراز مزيد من التقدم في سبيل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، عقب بدء نفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في ١ حزيران/يونيه. وقد كان استعداد السلطات للمضي في خطة الإصلاح النقطة المضئية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ويتعين الآن الإسراع بهذه الجهود مع تنحية الاستفتاء في البوسنة والهرسك جانبا والحفاظ على امتثال الإجراءات المقبلة تماما للاتفاق الإطاري العام للسلام.

٥ - وقد اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا بوقوع عدة حوادث أمنية مما يثير القلق إزاء المناخ العام في البلد والحاجة المستمرة للمضي قدما بالمصالحة في المجتمعات المحلية وفي البلد عموما.

٦ - وفي أعقاب انسحاب حزب الجبهة الديمقراطية من الائتلاف الحاكم في الاتحاد، أصبح برلمان الاتحاد بدون أغلبية مستقرة. ومع ذلك فقد حدث تطور إيجابي وهو أن عملية تشكيل الحكومة عقب الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ قد اكتملت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث جرى أخيرا انتخاب حكومات جديدة للكانتونات في الكانتون ١٠ في ٥ أيار/مايو و كانتون وسط البوسنة في ٩ حزيران/يونيه و كانتون الهرسك - نيريتفا في ٢٣ أيلول/سبتمبر.

باء - القرارات التي اتخذها الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحجمت عن استخدام سلطاتي التنفيذية تمشيا مع سياسة اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام المتمثلة في تغليب "المسؤولية المحلية" على اتخاذ القرارات من قبل طرف دولي.

جيم - الأهداف الخمسة الواجب تحقيقها والشرطان الواجب توافرها لإغلاق مكتب الممثل السامي

التقدم المحرز في تحقيق الأهداف

٨ - أحرزت السلطات في البوسنة والهرسك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقدما محدودا في سبيل تحقيق الأهداف المتبقية (برنامج الـ ٥ + ٢) التي اعتبرتها اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام ضرورية لإغلاق مكتب الممثل السامي.

ممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية

٩ - تسير على قدم وساق عملية تسجيل ما يطلق عليه 'الممتلكات الدفاعية المحتملة' ضمن ممتلكات دولة البوسنة والهرسك، والتي بدأتها وزارة دفاع البوسنة والهرسك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ولكنها تجري فقط في الاتحاد. وبفضل جهود وزارة الدفاع ومكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، تم حتى الآن بنجاح تسجيل ١٨ موقعا دفاعيا محتملا ضمن ممتلكات دولة البوسنة والهرسك، فيما تتفاوت حاليا مراحل عملية تسجيل عدة مواقع أخرى.

١٠ - وفي جمهورية صربسكا، صودفت عقبات في تسجيل الممتلكات الدفاعية المحتملة. وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٥، أصدر المكتب الميداني في بيلينيا التابع لإدارة جمهورية صربسكا للشؤون الجيوديسية والشؤون المتصلة بالممتلكات قرارا ابتدائيا بفرض طلب تسجيل موقع دفاعي بسبب ما زعمه المكتب الميداني من "عدم وجود أساس قانوني سليم" لذلك، رغم وجود أساس واضح منصوص عليه في قانون البوسنة والهرسك المتعلق بالدفاع والقرارات ذات الصلة الصادرة عن رئاسة البوسنة والهرسك. ويوجد هذا القرار الابتدائي حاليا رهن المراجعة ضمن إجراءات استئناف أمام إدارة الشؤون الجيوديسية لجمهورية صربسكا في بانيا لوكا.

١١ - وبالإضافة إلى هذا الرفض لطلب تسجيل ممتلكات في جمهورية صربسكا، توجد حاليا أيضا منازعة على ممتلكات أمام محكمة البوسنة والهرسك بشأن موقع "فيليكي جيب" الدفاعي في بلدية هان بيساك في جمهورية صربسكا. وفي ٣ تموز/يوليه ٢٠١٥، أصدرت محكمة البوسنة والهرسك حكما ابتدائيا في تلك المنازعة قبلت فيه الدعوى المقامة من دولة البوسنة والهرسك وقررت صراحة حقوق ملكية دولة البوسنة والهرسك لهذا الموقع الدفاعي بالذات. وإني أرحب بهذا الحكم الصادر عن المحكمة. وفي تعليل الحكم الصادر، قررت محكمة البوسنة والهرسك أن ممتلكات الدولة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة الموجودة في إقليم البوسنة والهرسك (بما في ذلك الممتلكات الدفاعية) قد نقلت إلى ملكية دولة البوسنة والهرسك في ١ آذار/مارس ١٩٩٢، على أساس الاتفاق المتعلق بمسائل خلافة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة وعملا بذلك الاتفاق. وبالإضافة إلى ذلك، أقرت المحكمة الحجج القانونية الأخرى التي قدمتها دولة البوسنة والهرسك، بما فيها القرار ذو الصلة الصادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في تموز/يوليه ٢٠١٢، وقانون البوسنة والهرسك المتعلق بالدفاع، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن رئاسة البوسنة والهرسك، والقانون الصادر عن الممثل السامي والمتعلق بفرض حظر مؤقت للتصرف في

ممتلكات دولة البوسنة والهرسك. وتقوم شعبة الاستئناف في محكمة البوسنة والهرسك حالياً بنظر استئناف جمهورية صربسكا لهذا الحكم الابتدائي. ويتوقع أن يصدر حكم الدرجة الثانية في الأسابيع المعدودة المقبلة.

استمرارية أوضاع المالية العامة

١٢ - واصل مكتب الممثل السامي متابعة وتحليل التطورات المتعلقة باستمرارية أوضاع المالية العامة وإطلاع شركائه الدوليين عليها، بما في ذلك التطورات المستجدة في مجلس المالية العامة في البوسنة والهرسك ومجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة للبوسنة والهرسك. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع مجلس المالية العامة مرتين حيث اعتمد الإطار العام لتوازن وسياسات المالية العامة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ الذي يوفر الأساس لإعداد ميزانيات عام ٢٠١٦.

١٣ - واجتمع مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة أربع مرات في الفترة المشمولة بالتقرير وقام بإجراءات منها الموافقة على القرار المتعلق بمعايير تحديد دافعي الضرائب الكبار وفق ما اقترحت هيئة الضرائب غير المباشرة، والهادف إلى تحسين الرقابة الضريبية. وقد اتسم الاجتماع الذي عقد في ٢٩ تموز/يوليه بالأهمية لأن المجلس وافق فيه على معاملات تخصيص الإيرادات المتراكمة من رسوم المرور ومعاملات تخصيص إيرادات الضرائب غير المباشرة للربع الثالث من السنة. وبسبب معارضة جمهورية صربسكا في الماضي، فقد كانت هذه أول مرة في السنة يقوم فيها مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة بتعديل معامل التخصيص لكل من الكيانات. ويثير تعطيل هذه التعديلات شكوكاً حول الامتثال للقواعد التنظيمية التي وضعها مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة ويؤدي إلى وجود ديون غير مسواة بين الكيانات. وقد أسيء استعمال ممارسة التعطيل هذه للطعن في نظام الضرائب غير المباشرة، الذي يوفر معظم إيرادات الميزانية لحكومة البوسنة والهرسك بجميع مستوياتها.

١٤ - ومن الأمثلة على ذلك القضية التي رفعتها جمهورية صربسكا مؤخراً ضد هيئة الضرائب غير المباشرة والتي قد يكون لها آثار خطيرة على أداء نظام الضرائب غير المباشرة في المستقبل. وفي ٧ أيار/مايو، أصدرت محكمة البوسنة والهرسك حكماً نهائياً في القضية المدنية جمهورية صربسكا ضد هيئة الضرائب غير المباشرة للبوسنة والهرسك، التي قاضت فيها جمهورية صربسكا تلك الهيئة للحصول على تعويض عن إيرادات الضرائب غير المباشرة التي خصصت خطأً للاتحاد في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وكما ذكر أعلاه، فإن استمرار تأخر مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة، لأسباب تعود أساساً إلى اعتراضات جمهورية صربسكا، في تعديل معاملات التخصيص وإعادة التوازن إلى طريقة تخصيص الإيرادات في

حدود المواعيد النهائية القانونية هو سبب الديون التي تنشأ بانتظام بين الكيانين. وفي هذه الحالة بالذات، فإن الدين البالغ ٥٢ مليون مارك بوسني (حوالي ٢٦ مليون يورو) سدده الاتحاد بالفعل في عام ٢٠١١، ولكن جمهورية صربيا قاضت هيئة الضرائب غير المباشرة عليه. وحكمت محكمة البوسنة والهرسك لصالح جمهورية صربسكا، مما أجبر هيئة الضرائب غير المباشرة على دفع ما يزيد على ١٥ مليون مارك بوسني لجمهورية صربسكا في غضون ٣٠ يوما. وقد استأنفت الهيئة الحكم في المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك.

مقاطعة برتشكو

١٥ - في أيار/مايو، أدى خلاف في مجلس مقاطعة برتشكو على حل مقترح بشأن الإبادة الجماعية التي ارتكبت في بريترينيتسا إلى حدوث شجار داخل الائتلاف الحاكم وتوقف جلسات المجلس لمدة ثلاثة أشهر وتوقف اجتماعات الحكومة لمدة شهر ونصف. وشاركت عدة منظمات للمواطنين، منها منظمات للشباب العاطلين عن العمل وموظفي الرعاية الصحية والمزارعين، في إضرابات عن العمل احتجاجا على توقف السلطات عن العمل خلال تلك الفترة. وقد تم نزع فتيل الأزمة باستئناف جلسات المجلس في أيلول/سبتمبر. وتجتمع الحكومة والمجلس الآن بانتظام.

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتبي العمل مع مؤسسات مقاطعة برتشكو على إعداد قوانين ذات صلة بالمسائل المالية وذات أهمية لتنفيذ المذكرة المتعلقة بالتعاون المؤسسي وتبادل البيانات بين الإدارات الأربع المعنية بالضرائب في البوسنة والهرسك. وتهدف القوانين أيضا إلى توفير الدعم للمقاطعة من أجل تحسين الشفافية في بيئة العمل التجاري، ومكافحة الاقتصاد غير الرسمي ومواءمة النظام القانوني للمقاطعة مع الأنظمة القانونية لبقية مقاطعات البلد.

١٧ - وواصل مكتبي أيضا العمل مع مؤسسات المقاطعة من أجل تعديل قرار جمعية مقاطعة برتشكو الذي صدر في عام ٢٠١٢ بشأن حماية ضحايا الحرب المدنيين، والذي اشترط لحصول المدنيين من ضحايا العنف الجنسي على صفة ضحايا الحرب المدنيين وتلقيهم تعويضات واستحقاقات أخرى أن يقدم هؤلاء أدلة على صدور إدانة قضائية بحق مرتكبي تلك الجرائم. ونتيجة تطبيق هذا القرار، فإن الكثير من الضحايا المدنيين الذين يعيشون في مقاطعة برتشكو إما انتقلوا إلى الاتحاد أو سجلوا مكان إقامتهم هناك للحصول على اعتراف بهم كضحايا حرب، وليحق لهم الحصول على استحقاقات. وفي خطوة تستحق الترحيب، اعتمد مجلس مقاطعة برتشكو القرار المعدل في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ وأتطلع الآن إلى تنفيذ النظام الجديد على نحو يكفل حقوق هؤلاء الضحايا المدنيين في الحصول على المساعدة.

١٨ - في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، حكمت محكمة الاستئناف في مقاطعة برتشكو أن ميزانية مقاطعة برتشكو لعام ٢٠١٥ لم تعتمد وفق الشروط المتعلقة بتوافر نصابات قانونية للفئات العرقية أثناء التصويت، فأصبحت بالتالي الميزانية التي سبق اعتمادها غير قابلة للعمل بها. وقد تدافع مجلس مقاطعة برتشكو لضمان استمرار التمويل في أعقاب قرار المحكمة، حيث قام بتعديل قانون المقاطعة المتعلق بالميزانية للسماح بتوفير تمويل مؤقت إلى ما بعد الربع الأول، وقام المجلس لاحقاً بالموافقة على استمرار هذا التمويل المؤقت حتى نهاية عام ٢٠١٥. وبالنظر إلى النطاق المحدود للمدفوعات الميزانية المسموح به بموجب التمويل المؤقت، سيكون إعادة اعتماد ميزانية عام ٢٠١٥ أفضل سبيل لسد الفجوة المالية، بما يتمشى مع قرار محكمة الاستئناف.

دال - المصاعب المصادفة في تطبيق الاتفاق الإطار العام للسلام

التحديات المصادفة في ما يتعلق بسيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المسؤولون من تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، وهو الحزب الحاكم في جمهورية صربسكا، ممارسة ما دأبوا عليه من تشكيك صريح في الاتفاق الإطار العام للسلام وسيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها. فترئيس جمهورية صربسكا، الذي يرأس أيضاً حزب تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، ما زال يعد الأكثر نشاطاً والأعلى صوتاً من بين المنادين بتفكيك الدولة. وقد تراوحت تصريحاته بين القول بأن تفكيك البلد أمرٌ لا مفر منه^(١)، والتهديد بإجراء استفتاء بشأن انفصال جمهورية صربسكا إذا لم تلبَّ مطالب معينة^(٢)، والإعلان عن إجراء استفتاء

(١) "لن تجد أي شخص في جمهورية صربسكا لا يتفق مع القول بأنه من المحتم أن يأتي يوم تصبح فيه جمهورية صربسكا وصربيا، بشكل من الأشكال، شيئاً واحداً بالمعنى القانوني والسياسي". ميلوراد دودك، *Vijesti.ba*، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛ "ستنهار البوسنة والهرسك؛ ستنهار عليهم ولن أكون فيها. وأعتقد أنني حتى ساهمت في استمراريتها. ولكنها ستنهار". ميلوراد دودك، *Newsweek Srbija*، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

(٢) "لقد أبلغنا الجميع بأننا نريد الحوار. وإذا كنتم لا تريدون الدخول في حوار معنا، إذا كنتم لا تريدون امتثال البوسنة والهرسك لاتفاق دايتون، فسيكون اقتراحنا في عام ٢٠١٧ إجراء استفتاء بشأن وضع جمهورية صربسكا. وذلك الوضع يعني ضمناً إقامة جمهورية صربسكا الحرة والمستقلة". ميلوراد دودك، مجلة *NIN*، ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥؛ "في هذا الصدد، قلنا بوضوح إنه ما لم توجد هناك عناصر مرئية وملموسة تدل على الاستقرار في جمهورية صربسكا وفقاً للدستور حتى عام ٢٠١٧، ومعنى ذلك وجوب عودة الكثير من الصلاحيات التي سُلبت، فإن جمهورية صربسكا ستجري في عام ٢٠١٨ استفتاء بشأن وضعها، وذلك بهدف تحديده. وسيكون اقتراحنا إقامة دولة مستقلة". ميلوراد دودك، *Blic online/FENA*، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

بشأن الاستقلال في المستقبل^(٣). كما استمر في ادعائه، خطأً، بأن جمهورية صربسكا هي دولة بالفعل وأن دولة البوسنة والهرسك لا تتمتع بالاختصاصات أو بالسيادة باستثناء ما تستمده من الكيانات^(٤). وبالإضافة إلى ذلك، وبمبادرة منه، اتخذ كل من الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا وحزبه، تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، خطوات ملموسة تهدد بانتهاك الاتفاق الإطاري العام للسلام.

قرار الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا القاضي بإجراء استفتاء

٢٠ - في ١٥ تموز/يوليه، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا قراراً يقضي بإجراء استفتاء في جمهورية صربسكا بشأن صحة تشريعات المحكمة ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك، وإمكانية تطبيق قرارات هذه المؤسسات في أراضي ذلك الكيان، وكذلك بشأن صلاحيات الممثل السامي وقراراته. وكان سؤال الاستفتاء الذي تضمنه قرار جمهورية صربسكا بشأن الدعوة إلى إجراء استفتاء على نطاق كيان جمهورية صربسكا، كالتالي:

هل تؤيدون القوانين التي يفرضها الممثل السامي للمجتمع الدولي في البوسنة والهرسك على نحو مناف للدستور وبدون إذن، ولا سيما القوانين التي فرضت على محكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك وتنفيذ قراراتهما في أراضي جمهورية صربسكا. [ورد بهذه الصيغة]

٢١ - ومع اقتراب موعد هذا الاستفتاء، باتت سلطات جمهورية صربسكا تتصرف من جانب واحد في مجال تتمتع فيه دولة البوسنة والهرسك، وليس الكيان، بالصلاحيات

(٣) "أنا على استعداد للتضحية حتى يتسنى لنا ممارسة حقنا في الاستفتاء لأن صربسكا تعني الكفاح التاريخي الذي يخوضه هؤلاء الناس. نحن أحرار في جمهورية صربسكا اليوم. ويجب علينا ألا نتوقف عن النضال من أجل الاستقلال". ميلوراد دودك، صحيفة *Večernje novosti*، ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥؛ "أنا مسرور الآن لأن تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين اعتمد الإعلان الذي لا ندعو فيه إلى الحرب بل إلى احترام ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على أن الشعوب لها الحق في تقرير مصيرها حتى الانفصال ... في هذا الاستفتاء سنسأل المواطنين إن كانوا يريدون العيش في جمهورية صربسكا المستقلة. وإذا قالوا 'نعم'، فإننا سنأخذ ذلك القرار. وإذا أرادوا في منظمة حلف شمال الأطلسي إلقاء القبض علينا جميعاً بسبب ذلك، فليفعلوا ما يشاؤون". ميلوراد دودك، *Blic online/SRNA*، ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥.

(٤) "نحن الصرب لنا الحق في تنظيم شؤون دولتين - صربيا وجمهورية صربسكا، وسنفعل ذلك؛ رسالتنا هي أن هناك متسع لكل من يريد السلام والتعاون والحياة الكريمة المريحة". ميلوراد دودك، هيئة إذاعة وتلفزيون جمهورية صربسكا، ٤ آب/أغسطس ٢٠١٥؛ "إننا نناضل من أجل إقامة دولة ... الأمر هنا يتعلق بدولة يطلق عليها اسم جمهورية صربسكا. إنها انضمت بأراضيها وسيادتها وقدراتها إلى البوسنة والهرسك بعد اتفاق دايتون، التي ليست دولة إلا بالمعنى القانوني الدولي، في حين أنه ليس لديها أي اختصاصات على الصعيد الداخلي". ميلوراد دودك، تلفزيون *NI*، ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٥.

الدستورية. وستسأل هذه السلطات فعلياً مواطني جمهورية صربسكا عما إذا كان ينبغي للكيان "عدم التقيد" بالشرط الذي يحتم عليها الامتثال للقوانين المنشئة للسلطات القضائية للدولة وكذلك القرارات التي تتخذها هذه السلطات. والاستفتاء على هذا النحو يشكل تحدياً علنياً لسيادة البوسنة والهرسك وانتهاكاً من جانب جمهورية صربسكا لتعهداتها والتزاماتها التي ينص عليها دستور البوسنة والهرسك على النحو الوارد في المرفق ٤ للاتفاق الإطاري العام للسلام.

٢٢ - ويسعى الاستفتاء أيضاً إلى معرفة ما إذا كانت يتعين على الكيان الاعتراف بسلطات الممثل السامي، ولا سيما التشريعات التي يسنّها الممثل السامي. وكما هو الحال بالنسبة لقضاء الدولة، فإن الكيان لا يملك سلطة اتخاذ أي قرار في هذا الشأن، لأن سلطات الممثل السامي تنشأ بموجب القانون الدولي.

٢٣ - وينبغي النظر إلى هذا التصرف من جانب جمهورية صربسكا أيضاً في سياق السياسة التي يتبعها المسؤولون في التحالف الديمقراطي الاجتماعي منذ أمد بعيد والمتمثلة في التشكيك في سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك من خلال الدعوة علانية إلى انفصال جمهورية صربسكا وتفكيك البلد. وفي هذا الصدد، يجدر القول إن الحزب الرئيسي في جمهورية صربسكا، تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، قد اعتمد في نيسان/أبريل ٢٠١٥ كجزء من برنامجه الرسمي هدف السعي إلى إقامة جمهورية صربسكا بوصفها "دولة مستقلة داخل الحدود الحالية" ودعا إلى إجراء استفتاء بشأن الانفصال في عام ٢٠١٨ إذا لم يُستجب لمطالب الحزب في ما يتعلق بتوزيع الاختصاصات بين مستويات الحكومة.

٢٤ - وأخذاً في الحسبان هذه الاعتبارات، أرى أن اتخاذ جمهورية صربسكا هذا القرار، إضافة إلى المواقف الرسمية التي أعرب عنها رئيس جمهورية صربسكا قبل ذلك وبعده، يمثل أحد أخطر انتهاكات الاتفاق الإطاري العام للسلام منذ التوقيع عليه في عام ١٩٩٥ ويعرّض فرص إحلال السلام منذ ذلك الحين لخطر حسيم.

٢٥ - وبالنظر إلى أن هذا الأمر يشكل انتهاكاً واضحاً للاتفاق الإطاري العام للسلام، فقد بعثت إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٤ أيلول/سبتمبر تقريراً خاصاً مفصلاً عن هذه المسألة.

٢٦ - ومنذ أن قدمت تقريرتي المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر، لم تطرأ أي مستجدات كبيرة في هذه المسألة، إذ أنه حتى وقت كتابة هذا التقرير لم يُنشر في الجريدة الرسمية القرار الذي اتخذته الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بشأن الاستفتاء والذي لم يدخل بعد حيز النفاذ.

حزب تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين يعتمد الإعلان المتعلق بتنظيم استفتاء بشأن استقلال جمهورية صربسكا في عام ٢٠١٨

٢٧ - على نحو ما ذكر أعلاه، اعتمد حزب تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين إعلاناً في ٢٥ نيسان/أبريل بعنوان "جمهورية صربسكا - حرة ومستقلة - المستقبل والمسؤولية". وقد أعلن الحزب الحاكم في جمهورية صربسكا في هذه الوثيقة نيته تنظيم استفتاء بشأن استقلال جمهورية صربسكا في عام ٢٠١٨ إذا لم يُستجب للمطالب المتعلقة بتوزيع الاختصاصات بين الكيانات والدولة بحلول عام ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، يشير هذا الإعلان إلى أن سلطات جمهورية صربسكا قد تقرر في وقت ما مستقبلاً أن تنظم "بالقانون القرارات التي اتخذتها سلطات البوسنة والهرسك والتي يمكن أن تسري في أراضي جمهورية صربسكا". وكرر دوديك رئيس حزب تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين قوله علناً إذا لم "تُعد" الاختصاصات التي يزعم الحزب بأنها سُلبت من الكيان بحلول عام ٢٠١٧، فسيُنظم استفتاء بشأن الاستقلال في عام ٢٠١٨.

استنتاجات الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا تسعى إلى إلزام صناع القرار على مستوى الدولة ٢٨ - في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا مجموعة من الاستنتاجات التي تسعى ضمن أمور أخرى إلى إرغام مسؤولي الدولة المنتخبين والمعينين من إقليم جمهورية صربسكا في مؤسسات دولة البوسنة والهرسك على استفتاء اللجان المعنية في جمهورية صربسكا قبل اعتماد القرارات والصكوك القانونية على مستوى الدولة. وتدعو الاستنتاجات أيضاً الحكومة إلى اقتراح تعديلات تجرّم المشاركة في "نقل الاختصاصات بدون إذن من جمهورية صربسكا إلى مستوى البوسنة والهرسك". وتمثل هذه الاستنتاجات محاولة مباشرة لممارسة ضغط شديد على الممثلين من جمهورية صربسكا على مستوى الدولة لاتباع التعليمات الآتية من جمهورية صربسكا والسلطات الحالية التي يقودها حزب تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، والأهم من ذلك أنها تسعى إلى إخضاع المؤسسات على مستوى الدولة في انتهاك لدستور البوسنة والهرسك. ومع أن هذه الاستنتاجات لم تدخل بعد حيز النفاذ، ريثما ينظر فيها مجلس شعوب جمهورية صربسكا في وقت لاحق، فإنها تشكل هجوماً مباشراً على الاستقلال الذاتي والحياد اللذين يتمتع به المسؤولون وتمتع به المؤسسات على مستوى الدولة.

٢٩ - وعلى مدى السنوات الست الماضية، ظلت سلطات جمهورية صربسكا تبذل جهداً دؤوباً بهدف إلغاء الاتفاق ذاته الذي اعترف بها ككيان. وليست استنتاجات الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا المؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلا آخر حلقة في سلسلة من

التحديات التي تواجه اتفاق دايتون. وهي استنتاجات متماشية مع استنتاجات أخرى اعتمدت مؤخراً وتدّعي بها جمهورية صربسكا أن لديها الحق في قبول قرارات المحكمة الدستورية أو عدم قبولها. وهي تستند إلى افتراض خاطئ مؤداه أن البوسنة والهرسك أنشأتها كاتحاد في عام ١٩٩٥ "دولتان" موجودتان من قبل (جمهورية صربسكا والاتحاد)، ومن ثم لا يجوز لدولة البوسنة والهرسك أن تمارس إلا الصلاحيات المخولة لها بصريح العبارة، لكن شريطة أن توافق "الدولتان" على ذلك. وتتجاهل هذه الاستنتاجات الرسمية و/أو ترفض العناصر الأساسية لاتفاق دايتون للسلام، ولا سيما المبادئ التي ينص عليها المرفق ٤ للاتفاق الإطاري العام للسلام.

المصاعب التي تعيق إحلال السلم والأمن

٣٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أثرت عدة حوادث أمنية على الوضع السياسي العام في البلد، الأمر الذي يدل على الحاجة إلى بذل جهود أكبر لتعزيز المصالحة.

مقتل ضابط شرطة على يد مسلح في زفورنيك

٣١ - في ٢٧ نيسان/أبريل، قام مسلم بوسني عائداً من إحدى قرى بلدية زفورنيك (جمهورية صربسكا) بإطلاق النار على ضابط شرطة خارج مركز الشرطة في زفورنيك بواسطة سلاح ذي ماسورة طويلة. فقتل أحد ضباط الشرطة وجرح اثنين آخرين قبل أن ترد عليه الشرطة وتُرديه قتيلاً. وجميع ضباط الشرطة الثلاثة من الصرب.

٣٢ - ورداً على ذلك، قامت شرطة جمهورية صربسكا بعملية عمّت جميع أنحاء جمهورية صربسكا ذكر أنها كانت موجهة ضد الأفراد المشتبه في صلتهم بالإرهاب، فاحتجزت عدة أفراد ظل اثنان منهم، بعد الاستجواب الأولي، رهن الاحتجاز. وقام زوران ستيفانوفيتش، رئيس بلدية زفورنيك، بدور هام في تهدئة الأوضاع في زفورنيك بعد الهجوم، وأود هنا أن أشيد بدوره القيادي خاصة في الحيلولة دون أي تدهور آخر في الحالة الأمنية في تلك البلدية.

٣٣ - وفي حين أن الجهات السياسية الفاعلة في جميع أنحاء البلد سارعت إلى إدانة الاعتداء، فقد حاجج بعض السياسيين من الاتحاد علناً عما إذا كان ينبغي وصفه بالعمل الإرهابي وما إذا كان رد شرطة جمهورية صربسكا قد استهدف ظلاماً أو ساطعاً العائدين. وقد أدانت جميع المؤسسات الحكومية المعنية هذا الاعتداء في نهاية المطاف، وكلفت وزارة الأمن على مستوى الدولة بإعداد تدابير تروم تحسين تنسيق أعمال الشرطة في مجال منع أي حوادث مماثلة والتصدي لها في المستقبل. وفي ٣٠ تموز/يوليه، اعتمدت الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك استنتاجات لجنة الدفاع والأمن المشتركة، التي بيّنت تفاصيل الاعتداء على

مركز الشرطة في زفورنيك. وخلال المناقشة البرلمانية، أشار عدة مندوبين إلى ضعف التنسيق بين هيئات الشرطة والإبلاغ بطرق غير مهنية والافتقار إلى قدرات حقيقية في البوسنة والمهرسك لمكافحة الإرهاب.

الاعتداء على رئيس وزراء صربيا

٣٤ - خلال مناسبة تخليد الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية التي وقعت في سربرينيتسا، اعتدى عدد من الأشخاص على رئيس وزراء صربيا، ألكسندر فوتشيتش، بالحجارة وزجاجات المياه، مما أدى إلى إصابته بجروح طفيفة. وقد أدان مجلس وزراء البوسنة والمهرسك ورئاسة البوسنة والمهرسك هذا الاعتداء وطالبا بإجراء تحقيق شامل فيه. كما أدان مجلسا الجمعية البرلمانية للبوسنة والمهرسك هذا الاعتداء وقدموا اعتذاراً إلى رئيس وزراء صربيا. وخفف رئيس الوزراء فوتشيتش من حدة التوتر بقوله إنه سيعمل على الرغم من ذلك الحادث على تحقيق المصالحة بين الصرب ومسلمي البوسنة. وقبلت رئاسة البوسنة والمهرسك بعد ذلك دعوة رئيس الوزراء فوتشيتش وزارت بلغراد في ٢٢ تموز/يوليه، حيث جرى اللقاء في جو ودي وجهت فيه الدعوات إلى تعزيز التعاون بين البلدين. وأود أن أشيد برئيس الوزراء فوتشيتش على جهوده الجريئة قبل الاحتفال وأثناءه وبعده من أجل الدفع بعجلة المصالحة في المنطقة.

حوادث العنف التي وقعت بين الطوائف العرقية

٣٥ - في ١٤ تموز/يوليه، ورد أن ثلاثة أشخاص ملثمين اعتدوا على أحد مسلمي البوسنة العائدين إلى جمهورية صربسكا في فربانتسي، بالقرب من كوتور فاروس، فضربوه وخطّوا الحرف السيريلي "S" (كناية عن شعار شعبي قومي صربي هو: لا خلاص للصرب إلا في وحدتهم) أربع مرات على بطنه بسكين. ولا يزال التحقيق جارياً في هذه القضية المعروضة حالياً على مكتب المدعي العام في مقاطعة بانيا لوكا. ولم تصدر بعد أي لائحة اتهام فيها.

٣٦ - وفي ١٢ آب/أغسطس، اعتدت مجموعة من صرب البوسنة بدنياً على مجموعة من مسلمي البوسنة في برييدور، أدخل من جرائها أحدهم المستشفى. وقد تعرفت شرطة جمهورية صربسكا بسرعة على هوية المعتدين وألقت القبض عليهم.

٣٧ - وفي ١٥ آب/أغسطس، وضعت مجموعة من الشباب قنبلة غاز مفتوحة في مدخل المسجد في قرية أومروفيتسي البوسنية، في بلدية تومسلافغراد ذات الأغلبية الكرواتية في الاتحاد. وأفادت الشرطة المحلية بأنها اعتقلت ستة أشخاص لهم صلة بالحادث، وبحث عن شخصين آخرين من المشتبه فيهم.

ثالثاً - مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك

ألف - رئاسة البوسنة والهرسك

٣٨ - اجتمعت رئاسة البوسنة والهرسك بصفة منتظمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير (ثمان جلسات عادية وثلاث جلسات طارئة)، حيث اضطلعت بدور بارز في دفع البوسنة والهرسك على درب الاندماج في الاتحاد الأوروبي. وبعد وقت قصير من دخول اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب المبرم بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي حيز النفاذ في ١ حزيران/يونيه، اعتمدت الرئاسة المخطط العام للاندماج في الاتحاد الأوروبي، وهو بيان بالأنشطة والجداول الزمنية الموضوعية للبوسنة والهرسك لكي تحصل على مركز البلد المرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠١٧.

٣٩ - وبعد أن أعرب أعضاء الرئاسة الثلاثة عن الالتزام باتفاقهم على العمل في جو بناء وتفاذي الخلافات العلنية، اتفقوا على برنامج مشترك للعروض التي كان من المقرر أن يقدمها وفد البوسنة والهرسك أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في أيلول/سبتمبر.

٤٠ - وفي ٤ أيار/مايو، وافقت الرئاسة على ميزانية البوسنة والهرسك المقترحة لعام ٢٠١٥، التي أقرتها الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في وقت لاحق. وفي ٦ حزيران/يونيه في سراييفو، استضافت الرئاسة بنجاح قداسة البابا فرانسيس، الذي لقيت رسالته الداعية للسلام والمصالحة ترحيباً حاراً في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت الرئاسة تقارير عن مشاركة القوات المسلحة للبوسنة والهرسك في عمليات السلام الدولية، واقترحت على برلمان البوسنة والهرسك الموافقة على استمرار مشاركة عسكريين وأفراد شرطة من البوسنة والهرسك في البعثات الموجودة في الكونغو ومالي وأفغانستان وليبيريا وجنوب السودان وقبرص.

توقيع البوسنة والهرسك على معاهدة الحدود مع الجبل الأسود

٤١ - في تطور يستحق الترحيب، اعتمدت الرئاسة في الجلسة التي عقدها يوم ٢٣ تموز/يوليه معاهدة الحدود بين دولتي البوسنة والهرسك والجبل الأسود، التي وقعتها الدولتان في حفل أقيم في فيينا في ٢٦ آب/أغسطس. ويتعين الآن التصديق على معاهدة الحدود هذه. وأملّي أن يساعد هذا التطور الإيجابي على تسريع الجهود الرامية إلى ضمان إبرام معاهدات الحدود مع البلدان المجاورة الأخرى للبوسنة والهرسك.

باء - مجلس وزراء البوسنة والهرسك

٤٢ - واصل مجلس وزراء البوسنة والهرسك عقد جلساته بانتظام، إذ عقد ٢٣ جلسة عادية و ٤ جلسات طارئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأحرز مجلس الوزراء تقدماً في القضايا ذات الصلة بالاتحاد الأوروبي، باعتماد خطة إصلاحات الاتحاد الأوروبي، ومشروع قرار بشأن آلية التنسيق بين بلدان الاتحاد الأوروبي، وخطة العمل المتعلقة بتنفيذ الحكم الصادر في قضية سايديتش وفينتشي ضد البوسنة والهرسك. وتمكن مجلس الوزراء أيضاً من اعتماد وثائق استراتيجية متعددة السنوات في قطاع العدل، بشأن سياسة النقل وبشأن مكافحة الإرهاب والفساد والعنف العائلي. واضطلاحاً بدوره به لدعم التنمية الاقتصادية، شارك المجلس بنجاح في مؤتمر القمة المعني بدول غرب البلقان المعقود في فيينا في ٢٧ آب/أغسطس، حيث حصل على دعم لعدد من المشاريع. وإضافةً إلى ذلك، اضطلع أعضاء المجلس بدور نشط في إعداد مؤسسات البوسنة والهرسك البالغ عددها ٢٧ مؤسسة للتصدي لأزمة المهاجرين العالمية. ونجح مسؤولو مجلس الوزراء في التغلب على العقبات في تصدير الألبان من البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي، وتنسيق التشريعات والإجراءات في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتجنب التدابير المعززة التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية.

٤٣ - وفي مجال التشريع، في حين توخت خطة عمل المجلس لعام ٢٠١٥ اعتماد ٦٥ مقترحاً تشريعياً بنهاية عام ٢٠١٥، لم يعتمد مجلس الوزراء حتى الآن إلا أربعة قوانين جديدة وخمس مجموعات من التعديلات لقوانين قائمة^(٥).

جيم - الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك

٤٤ - عقد مجلس نواب البوسنة والهرسك ثماني جلسات عادية، بينما عقد مجلس شعوب البوسنة والهرسك سبع جلسات عادية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حين تحسن الناتج التشريعي للجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك بصورة طفيفة، مع اعتماد ثلاثة قوانين جديدة وستة تعديلات لقوانين قائمة، لا تزال النتائج تقصر عن التوقعات^(٦). وفي إطار متابعة اعتماد

(٥) ميزانية عام ٢٠١٥، وقانون اللجوء، وقانون الأجانب، وقانون غير أيام العمل أثناء العطلات الدينية، وكذلك التعديلات في القانون الجنائي للبوسنة والهرسك، وقانون الجرح، وقانون حماية المستهلك، وقانون المرتبات والبدلات في مؤسسات البوسنة والهرسك، وقانون الجمعيات والمؤسسات.

(٦) ميزانية عام ٢٠١٥، وقانون سياسة الجمارك، وقانون الالتزامات في الملاحة المدنية، وكذلك التعديلات في القانون الجنائي للبوسنة والهرسك، وقانون نظام الإذاعات العامة، وقانون الإقامة للبوسنة والهرسك، وقانون المرتبات في مؤسسات البوسنة والهرسك، وقانون الجرح، وقانون رقم تحديد الهوية الشخصية.

الالتزام الخطي بإصلاحات الاتحاد الأوروبي، في ٢٣ شباط/فبراير، اعتمدت الجمعية البرلمانية في ١٧ أيلول/سبتمبر خطة الإصلاح للبوسنة والهرسك للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ باعتبارها وثيقة إطارية.

٤٥ - وعقب أشهر من التنازع، أُنجز في حزيران/يونيه تعيين اللجنة البرلمانية المشتركة المعنية بمراقبة عمل وكالة استخبارات الدولة. وفي ٢٧ آب/أغسطس، قام مجلس نواب البوسنة والهرسك أيضاً بتعيين عدد من أعضاء الجمعية البرلمانية في اللجنة البرلمانية المعنية بتحقيق الاستقرار والانتساب بين الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك والبرلمان الأوروبي.

٤٦ - وعقب التناوب على رئاسة مجلس نواب البوسنة والهرسك في آب/أغسطس ٢٠١٥، استأنف مندوبو تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين المشاركة الكاملة في أعمال المجلس، عقب أشهر من الانسحاب من الجلسات العامة العادية. وأرحب بعودتهم إلى العمل.

التعديلات المدخلة على قانون الانتخابات

٤٧ - عقد الفريق العامل الجديد المشترك بين الوكالات، المنشأ برعاية الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لاقتراح تحسينات على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك، أول جلستين له في تشرين الأول/أكتوبر.

تعيين أمناء مظالم جدد لحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك

٤٨ - في تشرين الأول/أكتوبر، أجرت اللجنة البرلمانية المشتركة المعنية بتعيين ثلاثة أمناء مظالم لحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك مقابلات مع ١٧ مرشحاً. وأجريت عملية الاختيار بشفافية، بمشاركة المجتمع المدني، وقُدمت إلى الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك قائمةً بترتيب المرشحين للتعيين النهائي.

رابعاً - اتحاد البوسنة والهرسك

التيار الائتلاف الحاكم في الاتحاد

٤٩ - انهار الائتلاف الحاكم في الاتحاد في أيار/مايو بسبب نزاع بين حزب الجبهة الديمقراطية والاتحاد الكرواتي الديمقراطي في البوسنة والهرسك بشأن سيطرة الأحزاب على الشركات العامة. وقاطع وزراء الاتحاد الكرواتي الديمقراطي جلستين بسبب هذه المسألة، وفي ٤ حزيران/يونيه، اعتمدت حكومة الاتحاد مرسوماً مثيراً للجدل بشأن ممارسة السلطات في الشركات التي توجد للاتحاد حصة ملكية فيها، تنقل بموجبه السلطات التي كان يمارسها في السابق فرادى الوزراء إلى الحكومة ككل. ورداً على ذلك، أعلنت الجبهة الديمقراطية أن

الحزب سينسحب من الائتلاف عن طريق عدم حضور جلسات الحكومة، بينما سيظل وزراء الجبهة الديمقراطية في مناصبهم إلى حين إنهاء خدمتهم رسمياً. وقدّم نائب رئيس الاتحاد ميلان دونوفيتش طلباً للمحكمة الدستورية للاتحاد لاستعراض مدى دستورية المرسوم الصادر في ٤ حزيران/يونيه. وواصلت الحكومة عقد جلساتها مع استيفاء الوزراء المنتمين لحزب العمل الديمقراطي والاتحاد الكرواتي الديمقراطي النصاب اللازم لاتخاذ القرارات، حتى بدون الجبهة الديمقراطية. وفي ١٢ حزيران/يونيه، قدم أربعة وزراء ينتمون إلى الجبهة الديمقراطية (وزير الطاقة والتعدين والصناعة، ووزير التجارة، ووزير العمل والسياسة الاجتماعية، ووزير البيئة والسياحة) استقالاتهم إلى رئيس الاتحاد مارينكو كافارا (الاتحاد الكرواتي الديمقراطي). وفي ١٥ حزيران/يونيه، قبل رئيس الاتحاد كافارا استقالة وزير الطاقة ولكنه لم يقبل استقالات الوزراء الآخرين المنتمين للجبهة الديمقراطية. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، قبل رئيس الاتحاد استقالة وزير ثان من الجبهة الديمقراطية، هو وزير البيئة والسياحة.

٥٠ - وعلى الرغم من مشاكل الائتلاف، عقدت حكومة الاتحاد ٢٥ جلسة عادية و ١٤ جلسة غير عادية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمدت فيها ستة قوانين جديدة وتعديلات مدخلة على ٢٧ قانوناً قائماً. وكان البرلمان الاتحادي أقل نشاطاً، مع قيام مجلس نواب الاتحاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير بعقد جلستين عاديتين وثلاث جلسات غير عادية اعتمدت فيها ٣ قوانين جديدة وتعديلات مدخلة على ١١ قانوناً قائماً. وعقد مجلس شعوب الاتحاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير ثلاث جلسات عادية وثلاث جلسات غير عادية، اعتمدت فيها ٩ قوانين جديدة وتعديلات مدخلة على ١٦ قانوناً قائماً.

٥١ - وتستحق سلطات الاتحاد الثناء لنجاحها في اعتماد قانون العمل الاتحادي الجديد على مستوى الاتحاد، وهو ما يمثل إصلاحاً كبيراً كان متوخى في برنامج الإصلاح.

٥٢ - وفي ٢٠ آب/أغسطس، ناقشت حكومة الاتحاد طلب حجب الثقة عن الحكومة الذي اقترحه في ١٥ تموز/يوليه مندوبون في مجلس شعوب الاتحاد من الجبهة الديمقراطية، وحزب الاتحاد من أجل مستقبل أفضل، وتحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، وحزب ناسا سترانكا (حزبنا)، والحزب الديمقراطي الاجتماعي. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، رُفض الطلب.

٥٣ - ومنذ أن تركت الجبهة الديمقراطية الائتلاف، أصبحت حكومة الاتحاد فعلياً حكومة أقلية تعتمد على الأصوات في البرلمان الاتحادي من الأحزاب التي لا تشكل جزءاً من الائتلاف الحاكم. وفي ضوء هذا التطور، ظل حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك يبحثان بنشاط عن شركاء جدد في الائتلاف. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر وقّع حزب العمل الديمقراطي وحزب الاتحاد من أجل مستقبل أفضل اتفاقاً

للائتلاف بشأن العمل المشترك على جميع مستويات الحكومة. وفي وقت إعداد هذا التقرير، يبدو أن أعضاء الائتلاف الجدد هم حزب الاتحاد من أجل مستقبل أفضل، وحزب البوسنة والهرسك، وحزب النشاط الديمقراطي؛ ولدى هذه الأحزاب، إلى جانب حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، ٦٢ من مجموع المندوبين البالغ عددهم ٩٨ مندوباً في مجلس نواب الاتحاد.

موستار

٥٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يحرز تقدم ملموس في تنفيذ الحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في عام ٢٠١٠ بشأن النظام الانتخابي لمدينة موستار. وليس للمدينة مجلس بلدي عامل، ويواصل رئيس بلدية موستار عمله بصفة مؤقتة، ولا يزال مواطنو موستار محرومين من حقهم الأساسي في انتخاب ممثليهم المحليين. وفي حزيران/يونيه، بدأت عشرة أحزاب سياسية معارضة، مجمعة تحت اسم "المبادرة من أجل موستار"، محادثات، لا تزال جارية، في محاولة لتيسير تحقيق تقدم واضح. وبدأ مسؤولون محليون من حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك محادثاتهم من جديد في تشرين الأول/أكتوبر.

٥٥ - وقد أُعلنت في ٨ أيار/مايو ميزانية موستار لعام ٢٠١٥، ونُشرت في الجريدة الرسمية لمدينة موستار في ١١ أيار/مايو. وهي تصل إلى ٥١,٢ مليون مارك من ماركات البوسنة والهرسك، بانخفاض نسبته ٩,٧ في المائة عن ميزانية عام ٢٠١٤.

خامسا - جمهورية صربسكا

٥٦ - هيمنت على الفترة المشمولة بالتقرير في جمهورية صربسكا الخطوات التي اتخذتها سلطات جمهورية صربسكا بشأن الاستفتاء المعلن والهجمات السياسية من جمهورية صربسكا على الممثلين في مؤسسات البوسنة والهرسك بدعوى خيانة مصالحها. وفي ٤ أيلول/سبتمبر اتخذت هذه الهجمات طابعاً تهديدياً عندما هدد رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، بأنه سيعمل على أن يُعتمد تشريع ينص على جريمة الخيانة في جمهورية صربسكا للمسؤولين على مستوى الدولة القادمين من جمهورية صربسكا. وأريد أن أوضح أن المسؤولين على مستوى الدولة مستقلون، ولهم حقوقهم ومسؤولياتهم المحددة بوضوح، وليسوا ملزمين بأوامر أو تعليمات تصدر من سلطات من مستويات أدنى.

٥٧ - وواصل رئيس جمهورية صربسكا أيضاً الإدلاء ببيانات ينكر فيها حدوث إبادة جماعية، مكرراً رأيه بأن ما حدث في سربرينيتسا لم يكن إبادةً جماعيةً وإنما جريمة جسيمة^(٧).

٥٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت حكومة جمهورية صربسكا ٢٦ جلسة عادية. وعقدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا أربع جلسات عادية وثلاث جلسات خاصة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ١٠ قوانين جديدة وتعديلات مدخلة على ١٤ قانوناً قائماً.

٥٩ - وواصلت سلطات جمهورية صربسكا سياستها المتمثلة في محاولة مواصلة تنظيم أنشطة المجتمع المدني والتعبير العام. ففي ٢١ أيار/مايو، حذفت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا من جدول أعمال الجلسة قانونين مثيرين للجدل هما قانون شفافية عمل قطاع المنظمات غير الحكومية وقانون التجمع العام، وذلك عقب انتقادات حادة وجهتها المعارضة وقطاع المنظمات غير الحكومية اللذان اعتبرا التشريع شكلاً من أشكال الضغوط عليهما. واعتبر هذان القانونان مرتبطين بقانون السلم والنظام العام الذي اعتمدته سلطات جمهورية صربسكا في ٥ شباط/فبراير. ويعرّف هذا القانون الإنترنت والشبكات الاجتماعية باعتبارها "فضاء عاماً"، مما يخضعها للتنظيم بموجب القانون.

عدم التعاون مع الممثل السامي

٦٠ - واصلت سلطات جمهورية صربسكا سياستها المتمثلة في الحيلولة دون حصول الممثل السامي على المعلومات والوثائق الرسمية اللازمة لتنفيذ ولايته. وبموجب المرفق ١٠ للاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك، فإن جميع السلطات في البوسنة والهرسك مُلزمة بالتعاون التام مع الممثل السامي ومع المنظمات والوكالات الدولية على النحو المنصوص عليه في المادة التاسعة من الاتفاق. وتعود ممارسة حكومة جمهورية صربسكا المتمثلة في عدم تقديم المعلومات والوثائق التي يطلبها مكتب الممثل السامي إلى عام ٢٠٠٧. ولم يكن هناك أي تأثير للنداءات المتكررة التي وجهها مجلس تنفيذ السلام لتذكيرها بواجبها في ضمان حق الممثل السامي في الوصول الكامل إلى الوثائق في الوقت المناسب. وتتناقض هذه السياسة مع الادعاءات المتكررة بأن جمهورية صربسكا تحترم نص الاتفاق.

٦١ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً تصعيداً للاعتداءات اللفظية على مكتب الممثل السامي والممثل السامي على وجه الخصوص. وتشمل البيانات تحديات للسلطات

(٧) صحيفة *Večernje Novosti*، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥.

التنفيذية للممثل السامي، وأوصافاً تحقيرية لمكتب الممثل السامي، وإهانات شخصية لموظفي المكتب وللممثل السامي.

سادسا - ترسيخ سيادة القانون

٦٢ - استمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحوار المنظم بشأن العدالة الذي يقوده الاتحاد الأوروبي في ظل الاستفتاء المعلن في جمهورية صربسكا بشأن المؤسسات القضائية للدولة وسلطات الممثل السامي.

استراتيجية إصلاح قطاع العدل

٦٣ - على صعيد أكثر إيجابية، قام مجلس وزراء البوسنة والهرسك أخيراً في ٨ أيلول/سبتمبر باعتماد استراتيجية إصلاح قطاع العدل الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. وجاء اعتماد الاستراتيجية هذا عقب جولة جديدة من المشاورات بين الكيانين ومقاطعة برتشكو والدولة، بعد أن طلبت جمهورية صربسكا إدخال تغييرات معينة على النص الذي سبق أن اتفق عليه واعتمده الاتحاد ومقاطعة برتشكو في عام ٢٠١٤.

الجهود المبذولة لمكافحة الفساد

٦٤ - لا يزال هناك تأخير في تنفيذ التشريع الذي اعتمده الاتحاد في تموز/يوليه ٢٠١٤ من أجل إنشاء إدارة خاصة تابعة للمدعي العام من أجل التصدي للفساد. ولا يمكن تطبيق التشريع على الرغم من سريان مفعوله رسمياً بسبب عدم توافر موارد مخصصة من الميزانية. ونتيجة لذلك، يمكن أن تتوقف تماماً المحاكمات في قضايا الفساد في الاتحاد، بسبب انعدام اليقين القانوني بشأن الولاية القضائية. وينبغي أن تقوم حكومة الاتحاد إما بتمكين تطبيق القانون الجديد أو إخراجه من حيز النفاذ والعودة إلى ترتيب الولاية القضائية القديم.

محاكمة مرتكبي جرائم الحرب

٦٥ - لا يزال مجلس الإشراف على تنفيذ استراتيجية محاكمة مرتكبي جرائم الحرب يعقد اجتماعاته بشكل منتظم، مع انخفاض عدد القضايا المتأخرة في مكاتب المدعي العام بانتظام. وانتهى المجلس إلى أن الهدف المتمثل في خفض قضايا جرائم الحرب في مكاتب المدعين العامين بنسبة ١٥ في المائة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ قد تحقق.

٦٦ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، وقّع وزراء عدل البوسنة والهرسك، والاتحاد، وجمهورية صربسكا، ورئيس اللجنة القضائية لمقاطعة برتشكو "بروتوكولا بشأن نتائج الاجتماع

الوزاري في إطار الحوار المنظم بشأن العدالة الذي يقوده الاتحاد الأوروبي“ ذكروا فيه أن الاستراتيجية الوطنية لمحكمة مرتكبي جرائم الحرب ينبغي أن تنقح من أجل تحديد مواعيد نهائية ممكنة جديدة لتنفيذها ومن أجل تعزيز دور الرصد لمجلس الإشراف.

سابعاً - الأمن العام وإنفاذ القانون، بما في ذلك إصلاح الاستخبارات

٦٧ - لا تزال ممارسات التدخل السياسي في أعمال الشرطة تمثل تحدياً خطيراً، وتتواصل من خلال تأخير تعيينات مديري الشرطة وتأخير تشكيل المجالس المستقلة التي تقوم باختيارهم. ولا يزال تعيين مدير إدارة الشرطة في الاتحاد معلقاً بسبب منازعة قضائية جارية بشأن صحة عملية الاختيار التي حرت بالفعل. ولم تُنجز بعد تعيينات مفوضي الشرطة الجدد في كانتون غرب الهرسك والكانتون ١٠. وتأخرت تعيينات مجالس الاختيار المستقلة في كانتونات بوسافينا وتوزلا وبودرني البوسنية.

٦٨ - واعتمد في حزيران/يونيه ٢٠١٥ تشريع جديد للشؤون الداخلية في كانتون بودرني البوسنية. وبالمثل، اعتمدت جمعية الكانتونات في القراءة الأولى في أيار/مايو ٢٠١٥ قانوناً جديداً لكانتون سرايفو يتعلق بالشؤون الداخلية. واعتمدت الحكومة الاتحادية في القراءة الأولى في آب/أغسطس ٢٠١٥ تشريعاً رسمياً جديداً يتعلق بالشرطة.

٦٩ - ولا يزال مكتب الممثل السامي يرصد التغيرات الحادثة في التشريعات المتعلقة بالشرطة ويشجع تنسيقها في الولايات القضائية في جميع أنحاء البلد.

لجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

٧٠ - قامت لجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة للمجلس الأوروبي في ١٨ أيلول/سبتمبر برفع بيانها العام الصادر في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بشأن البوسنة والهرسك، الذي أهابت فيه بالدول أن تخطر مؤسساتها المالية بتطبيق تدابير معززة لبذل العناية الواجبة على المعاملات التي تكون البوسنة والهرسك طرفاً فيها. وقد رُفع هذا البيان بعد أن أقرت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك التعديلات المدخلة على القانون الجنائي للبوسنة والهرسك، على النحو الذي أوصت به اللجنة. ولنفس السبب، رُفع اسم البوسنة والهرسك أيضاً من إجراءات اللجنة لتعزيز الامتثال.

التعديلات المدخلة على قانون الإقامة المؤقتة والدائمة

٧١ - اعتمد مجلس شعوب البوسنة والهرسك في تموز/يوليه تعديلات لقانون الإقامة المؤقتة والدائمة، الذي ينص على التحقق بدقة أكبر من طلبات الإقامة. وفي آب/أغسطس، طلب تجمع البوشناق في مجلس شعوب البوسنة والهرسك تقييماً لدستورية هذا القانون من المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. ولم تصدر المحكمة حكماً بعد.

إقالة مدير وكالة الدولة للتحقيق والحماية

٧٢ - قام مجلس وزراء البوسنة والهرسك في آب/أغسطس بإقالة مدير وكالة الدولة للتحقيق والحماية غوران زوباك من منصبه بعد أن أيدت محكمة البوسنة والهرسك حكماً ابتدائياً بإدانتته بالتهاون في أداء واجبات وظيفته فيما يتعلق بعدم نشر أفراد الوكالة خلال أعمال الشغب التي وقعت في ٧ شباط/فبراير في سرايفو. وتجري حالياً عملية جديدة لاختيار وتعيين شخص لمنصب المدير.

ثامنا - الاقتصاد

المؤشرات الاقتصادية

٧٣ - تبعث المؤشرات الاقتصادية المتاحة لعام ٢٠١٥ على التفاؤل، إذا ما قورنت بمؤشرات الفترة نفسها من عام ٢٠١٤. ففي الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٥، سجلت البوسنة والهرسك زيادة بنسبة ٤,٩ في المائة في الصادرات، وانخفاضاً بنسبة ٠,٢ في المائة في الواردات، وانخفاضاً آخر بنسبة ٦,٢ في المائة في عجز التجارة الخارجية نتج عن ذلك. وارتفع الإنتاج الصناعي في تموز/يوليه بنسبة ٢,٣ في المائة عن إنتاج نفس الشهر في عام ٢٠١٤. وانخفض مستوى الأسعار بنسبة ١,١ في المائة مقارنة بالسنة الماضية. وسجلت زيادات مستمرة في تحصيل إيرادات الضرائب غير المباشرة. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس، قامت البوسنة والهرسك بتحصيل ما قدره ٤,١٤٠ بلايين مارك من ماركات البوسنة والهرسك من الضرائب غير المباشرة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣,٥ في المائة، أو بمبلغ ١٤٣ مليون مارك من ماركات البوسنة والهرسك، عن الفترة نفسها من عام ٢٠١٤. ويتوقع أن تستمر الاتجاهات الإيجابية في التجارة الخارجية وتحصيل إيرادات الضرائب غير المباشرة في عام ٢٠١٥. والتوقعات الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية بشأن النمو هذا العام إيجابية ويبلغ المعدل المتوقع حوالي ١,٩ في المائة.

٧٤ - وتشبه المؤشرات المتاحة الأخرى مؤشرات عام ٢٠١٤. إذ بلغ متوسط الأجر الشهري الصافي في تموز/يوليه ٨٣٨ ماركا من ماركات البوسنة والهرسك، وهو ما يمثل زيادة لا تتعدى نسبتها ٠,٢ في المائة، فيما بلغ متوسط المعاشات التقاعدية في حزيران/يونيه ٣٥٨ ماركا من ماركات البوسنة والهرسك، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١,٤ في المائة مقارنة بحزيران/يونيه ٢٠١٤. والحد الأدنى للمعاش التقاعدي في جمهورية صربسكا هو ١٧٤ ماركا من ماركات البوسنة والهرسك فيما يبلغ ٣٢٦ ماركا من ماركات البوسنة والهرسك في الاتحاد. والمتقاعدون هم من بين أشد فئات السكان ضعفاً، ليس فقط بسبب تدني مستويات المعاشات التقاعدية ولكن بالنظر أيضاً إلى استمرار ازدياد عدد المتقاعدين، الذي لا تقابله زيادة مماثلة في عدد المشتركين العاملين. ففي جمهورية صربسكا، فاق عدد المتقاعدين بالفعل عدد العاملين، في حين أن عدد العاملين في الاتحاد أعلى بقليل من عدد المتقاعدين. وإحدى المشكلات الأخرى التي تواجه استدامة صندوق المعاشات التقاعدية في الكيانين هي تدني معدلات تحصيل الاشتراكات.

٧٥ - ولا تزال مستويات البطالة تشكل شاغلاً رئيسياً. ففي نهاية تموز/يوليه، كان هناك ٩٣٦ ٥٤٢ عاطلاً عن العمل - وهو ما يمثل انخفاضاً نسبته ١ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٤ - وظل معدل البطالة الإدارية قريباً من ٤٤ في المائة. وكانت نسبة الشباب من إجمالي البطالة حوالي ٦٠ في المائة. ومستويات الاستثمار المباشر الأجنبي هي الأخرى محيية للآمال. فوفقاً للمصرف المركزي للبوسنة والهرسك، بلغ الاستثمار المباشر الأجنبي، في الربع الأول من عام ٢٠١٥، ٨٤,٧ مليون ماركا من ماركات البوسنة والهرسك، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٧٧,٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٤.

٧٦ - وشهدت تقديرات الجدارة الائتمانية وجدارة الأعمال التجارية في البوسنة والهرسك بعض التحسن. إذ أكدت خدمات تقييم الجدارة الائتمانية لستاندارد آند بور (Standard & Poor) تقييم جدارة البوسنة والهرسك الائتمانية بدرجة "B"، كما أكدت استقرار التوقعات المستقبلية المتعلقة بها في ١١ أيلول/سبتمبر، وذلك استناداً إلى توقعات استمرار المساعدة المالية الدولية للبلد التي تعوض عن أوجه القصور والمخاطر التي جرى تحديدها مثل المؤسسات الضعيفة والمتداخلة المهام وسوء الإدارة المالية. وفي تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٥ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جاءت البوسنة والهرسك في المرتبة الرابعة من حيث تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في منطقة جنوب شرق أوروبا في عام ٢٠١٤. وفي التقرير السنوي عن الحرية الاقتصادية في العالم في عام ٢٠١٥ الصادر عن معهد فريزر، قفزت البوسنة والهرسك من المرتبة ٨٥ إلى المرتبة ٧٨

من بين ١٥٧ بلدا وأصبحت لأول مرة واحدا من البلدان التي توجد فيها حرية أكبر من الناحية الاقتصادية.

المسائل المالية

٧٧ - الوضع المالي العام للبلد الآن أفضل إلى حد ما مقارنة بعام ٢٠١٤، ويعود الفضل في ذلك إلى استمرار الزيادة في تحصيل إيرادات الضرائب غير المباشرة وانخفاض التزامات تسديد الديون الخارجية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات مالية كبيرة، مردها أيضا إلى عدم وجود مساعدة مالية دولية.

٧٨ - ولا تزال هناك شواغل بشأن الدين العام المتزايد. فاستنادا إلى "المعلومات عن حالة الدين العام للبوسنة والهرسك في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤"، التي أعدها وزارة المالية والخزانة في البوسنة والهرسك، يبلغ مجموع الدين العام ١١,٥ بليون مارك من ماركات البوسنة والهرسك، منها ديون خارجية يبلغ مجموعها ٨,٢ بلايين مارك من ماركات البوسنة والهرسك، ودين محلي يبلغ ٣,٣ بلايين مارك من ماركات البوسنة والهرسك. وهذا يعني أن مجموع الدين العام في البوسنة والهرسك في عام ٢٠١٤ شهد زيادة قدرها ١,٠٨٩ بليون مارك من ماركات البوسنة والهرسك، أو بنسبة ١٠,٤٤ في المائة.

٧٩ - وفيما يتعلق بتفصيل هذا الرقم حسب الكيانين، فالدين العام للاتحاد بلغ، في نهاية عام ٢٠١٤، ٦,٣٦ بلايين مارك من ماركات البوسنة والهرسك (ويشمل ذلك ديونا خارجية قدرها ٥,٢٥ بلايين مارك من ماركات البوسنة والهرسك؛ ودينا محليا بلغ ١,١٠ بليون مارك من ماركات البوسنة والهرسك)، بينما بلغ الدين العام لجمهورية صربسكا ٥,٠٥ بلايين مارك من ماركات البوسنة والهرسك (ويشمل ذلك ديونا خارجية قدرها ٢,٨٩ بليون مارك من ماركات البوسنة والهرسك ودينا محليا بلغ ٢,١٦ بليون مارك من ماركات البوسنة والهرسك). وجدير بالذكر أيضا أن حصة جمهورية صربسكا من مجموع الدين المحلي تقدر بنسبة ٦٥,٧٥ في المائة، فيما تبلغ حصة الاتحاد ٣٣,٦٣ في المائة، وتبلغ حصة مقاطعة برتشكو ٠,٦٣ في المائة.

٨٠ - وأشار أيضا إلى الاتجاه المستمر لمديونية "الحكومة العامة للبوسنة والهرسك" (التي تشمل جميع مستويات الحكومة، وصناديق الرعاية الاجتماعية، ومديريات الطرق العامة) في "المعلومات عن الاستدامة المالية للبوسنة والهرسك"، التي أعدها مديرية التخطيط الاقتصادي في البوسنة والهرسك. ووفقا لهذه المعلومات، بلغ الدين العام المتحقق منه، في نهاية عام ٢٠١٤، نسبة ٤٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. والوضع أسوأ في جمهورية

صربسكا، التي بلغ فيها دين القطاع الحكومي نسبة ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما يقدر الدين المطابق على صعيد الاتحاد بنسبة ٣٨,٨ في المائة. وحذرت مديرية التخطيط الاقتصادي في البوسنة والهرسك من أن ارتفاع مديونية جمهورية صربسكا قد يعرض للخطر الاستدامة المالية العامة في البوسنة والهرسك. وأدى الدين العام المتزايد في جميع أنحاء البلد إلى زيادة في التزامات خدمة الديون، التي بلغت نسبة ١٢ في المائة من إيرادات الميزانية في عام ٢٠١٤. وهذا ما يمثل زيادة بأكثر من أربع مرات مقارنة ببداية عام ٢٠٠٨. وتتضح بشكل خاص زيادة في التزامات خدمة الديون فيما يتعلق بالدين المحلي. وعلى الرغم من أن الدين المحلي لا يمثل سوى ثلث مجموع الدين، فالمبلغ اللازم لخدمته في عام ٢٠١٤ كان مساويا تقريبا للمبلغ المطلوب لخدمة الديون الخارجية.

٨١ - وبسبب وتيرة تشكيل الحكومة، لم تعتمد الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك قانون ميزانية مؤسسات البوسنة والهرسك والتزاماتها الدولية لعام ٢٠١٥ (ميزانية الدولة) سوى في ١٨ أيار/مايو. وتبلغ الميزانية ١,٥٦٣ بليون مارك من ماركات البوسنة والهرسك، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ١٣ في المائة عن ميزانية عام ٢٠١٤. ومن المقرر تخصيص ٦١٣ مليون مارك من هذا المبلغ لخدمة الديون الخارجية، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٢٨ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٤، فيما سيخصص مبلغ ٩٥٠ مليون مارك لتمويل مؤسسات البوسنة والهرسك. وتم الإبقاء على المبلغ المتاح لتمويل مؤسسات البوسنة والهرسك، الذي تأتى ٧٥٠ مليون مارك منه من إيرادات الضرائب غير المباشرة، في نفس المستوى على مدى أربع سنوات متتالية. واستناداً إلى الإطار الشامل للموازنة والسياسات المالية في البوسنة والهرسك للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ الذي يحدد إطار الميزانية لمؤسسات البوسنة والهرسك للفترة المذكورة، من غير المحتمل أن يرتفع خلال السنوات الثلاث المقبلة المبلغ المخصص لتمويل المؤسسات، بما في ذلك المبلغ الذي تتلقاه من إيرادات الضرائب غير المباشرة. ومع أن هذا لا يشكل خطراً على أداء مؤسسات البوسنة والهرسك لمهامها، فهو يثير فعلاً تساؤلات بشأن الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك الالتزامات ذات الصلة بالاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

٨٢ - وتظهر ميزانيتها الكيانين اعتماداً كبيراً على الاقتراض الدولي والمحلي: يمثل هذا الاقتراض نسبتي ٢٧,٥ في المائة من المبلغ الإجمالي في ميزانية الاتحاد لعام ٢٠١٥ و ٢١,٨ في المائة من المبلغ الإجمالي في ميزانية جمهورية صربسكا للعام نفسه. وتزايدت كذلك الضغوط المالية، نظراً لعدم صرف المبالغ المالية الدولية المقررة الناجم عن عدم الوفاء بالالتزامات بموجب الترتيب البديل لصندوق النقد الدولي الذي انتهت صلاحيته في ٣٠ حزيران/يونيه. وخفف شيئاً ما من حدة هذه الضغوط استقراراً إيرادات الضرائب غير المباشرة وكذلك

الاقتراض المحلي من خلال إصدار أوراق مالية حكومية. ومع ذلك، فإن كلا الكيانين ينظران في خيارات تمويل بديلة لتغطية الفجوة في الميزانية التي كان ينبغي أن تسدها المساعدة المالية الدولية، وفي هذا الصدد سيتوجب عليهما إعادة موازنة ميزانيتين لعام ٢٠١٥. ولئن اعتمد البرلمان الاتحادي ميزانية أعيدت موازنتها، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وتمت فيها الاستعاضة عن أموال صندوق النقد الدولي بقروض محلية، لم تتخذ جمهورية صربسكا بعد أي خطوات من أجل إعادة موازنة ميزانيتها. وهذا ما يشير إلى ضرورة التفاوض مجدداً مع المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي، بشأن ترتيب مالي جديد. وأجريت بالفعل مناقشات أولية بين البوسنة والهرسك وصندوق النقد الدولي، لكن موافقة صندوق النقد الدولي على أي ترتيب مستقبلي مع البوسنة والهرسك ستتوقف على التقدم الذي سيحرزه البلد في القيام بعدد من الإجراءات السابقة لذلك، بما فيها استيفاء بعض الشروط المتبقية من الترتيب البديل السابق. وتشمل قانون العمل الجديد، الذي اعتمدته الاتحاد في ٣٠ تموز/يوليه، لكن لم تعتمده بعد جمهورية صربسكا.

٨٣ - وتحسن الوضع المالي على مستوى الكانتونات في الاتحاد في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٥ بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠١٤. وشملت أسباب التحسن زيادة بنسبة ١٢ في المائة في الإيرادات المحلية، وانخفاضاً بنسبة ٣ في المائة في مجموع النفقات ووضع حدود للإنفاق في الربع الأول من السنة بسبب الطابع المؤقت للتمويل. وتبين مقارنة للتقريين الموحدتين لتنفيذ الميزانيات للنصف الأول من عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ أن ميزانيات الكانتونات في عام ٢٠١٥ سجلت فائضاً قدره ٨٤,٩ مليون مارك من ماركات البوسنة والهرسك، فيما شهدت عجزاً في عام ٢٠١٤ بلغ ٤٢,٧ مليون مارك من ماركات البوسنة والهرسك. وهذه تطورات إيجابية لأن الكانتونات تكتسي أهمية رئيسية في الاستقرار المالي والاجتماعي للاتحاد والدولة. وبالرغم من ذلك، يسعى الاتحاد إلى تأمين أموال إضافية لمعالجة أوجه النقص في الإيرادات.

٨٤ - والوضع صعب بصفة خاصة في العاصمة سراييفو، حيث لم يتم أبداً تنظيم تمويل المدينة بشكل مناسب. وأغفلت التعديلات التي أدخلت على قانون توزيع الإيرادات العامة للاتحاد البوسنة والهرسك في أيار/مايو ٢٠١٤ هذه المدينة، ونتيجة لذلك، لم تتلق المدينة أي إيرادات من الضرائب غير المباشرة منذ ذلك الحين. ولمعالجة هذه الحالة، بعث الممثل السامي رسالة إلى رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، والوزيرين الأولين للاتحاد و كانتون سراييفو في ١٦ أيلول/سبتمبر، وطلب إيجاد حل قانوني مناسب دون تأخير يضمن كلا من حالة ومسألة تمويل مدينة سراييفو، بطريقة عادلة ومستدامة. وتجاوز مكتب الممثل السامي أيضاً

مع السلطات المعنية من أجل تحديد واعتماد حل مؤقت يوفر تمويلاً فورياً، ومن ثم يؤدي إلى ضمان استمرار عمل المدينة إلى أن تُحل المشكلة بطريقة أكثر شمولية.

الالتزامات الدولية

٨٥ - حدد اعتماد الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، في ٣٠ تموز/يوليه، لإطار سياسات النقل للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ التنمية المستدامة للنقل باعتبارها عنصراً حاسماً من عناصر التنمية الاقتصادية العامة للبلد. وكان اعتماده شرطاً مسبقاً هاماً من أجل حصول البوسنة والهرسك على التمويل المتاح في عام ٢٠١٥.

٨٦ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أعلن المجلس الوزاري لجماعة الطاقة أن البوسنة والهرسك تخل باستمرار بالتزاماتها في قطاع الغاز بموجب معاهدة إنشاء جماعة الطاقة، وناقش إمكانية فرض جزاءات إذا لم يحرز تقدم بحلول موعد اجتماعه المقبل في عام ٢٠١٥. ونظراً لعدم إحراز تقدم بشأن وضع قانون ينظم قطاع الغاز في البوسنة والهرسك من شأنه أن يجعل البلد يفي بالتزاماته، قرر المجلس الوزاري لجماعة الطاقة، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، تعليق حق البوسنة والهرسك في المشاركة في بعض إجراءات اتخاذ القرارات التي تدخل في إطار المعاهدة، وكذلك تعليق تسديد الأموال لممثلي البوسنة والهرسك في اجتماعات جماعة الطاقة. ودعا المجلس أيضاً الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ التدابير المناسبة من أجل تعليق الدعم المالي الممنوح إلى البوسنة والهرسك في القطاعات التي تشملها معاهدة إنشاء جماعة الطاقة. واستناداً إلى قرار المجلس، يكون أثر الجزاءات محدوداً في سنة واحدة بعد اعتماده، وسيخضع للاستعراض في اجتماع المجلس الوزاري المقبل في عام ٢٠١٦. ولم يُعتمد بعد القانون المطلوب بسبب استمرار معارضة سلطات جمهورية صربسكا لتنظيم بعض جوانب قطاع الغاز على مستوى الدولة وتعيين هيئة تنظيمية حكومية معنية بالغاز.

تاسعا - عودة اللاجئين والمشردين

٨٧ - يظل احترام حق اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم التي غادروها بسبب الحرب شرطاً محورياً لن يكتمل بدونه تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام، الذي يطالب في مرفقه السابع سلطات الدولة وسلطات الكيانين بأن "تهيئ في الأراضي التابعة لها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملائمة للعودة الطوعية للاجئين والمشردين وإعادة إدماجهم في جو من الوئام، دون محاباة لأي جماعة دون غيرها".

٨٨ - ولئن كان توفير سكن مناسب للمشردين داخلياً لا يزال من مقتضيات الضرورة، فإن مطلب تهيئة بيئة مواتية للعودة المستدامة لا يقل عنه أهمية ويستوجب التنفيذ الكامل

لاستراتيجية العودة التي اعتمدها السلطات في عام ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، ما زلت أشعر بالقلق بشكل خاص إزاء الصعوبات التي ما فتئت تنشأ في قطاع التعليم في عدة مجتمعات محلية للعائدين، ليس أقلها التراجع المستمر فيما يتعلق باستخدام اللغات الرسمية واسمها في المقام الأول في نظام التعليم في جمهورية صربسكا، ولكن أيضا في عدد من الكانتونات في الاتحاد، الأمر الذي يتسبب في صعوبات لا داعي لها للتلاميذ ووالديهم.

عاشرا - التطورات الإعلامية

٨٩ - لا تزال الجهود الرامية إلى إنشاء نظام عام للإذاعة والتلفزة في البوسنة والهرسك يكون مستقلا وقابلا للاستمرار تواجه صعوبات، لأسباب ليس أقلها الإخفاق الطويل الأمد في إنشاء الهيئة العامة للإذاعة والتلفزة لتيسير التعاون فيما بين محطات الإذاعة والتلفزة العامة الثلاث.

٩٠ - وأدى العجز المستمر لمجلس إدارة نظام الإذاعة والتلفزة العام عن تسجيل الهيئة العامة للإذاعة والتلفزة أيضا إلى تقويض عملية التحول من البث التناظري إلى البث الرقمي الأرضي. وقامت وزارة الاتصالات والنقل في البوسنة والهرسك بشراء المعدات من أجل المرحلة الأولى من عملية الرقمنة، ولكن محطة الإذاعة والتلفزة العامة في جمهورية صربسكا اشترطت للموافقة على نقلها وتركيبها نقل حقوق الملكية إلى فرادى خدمات الإذاعة والتلفزة. وفي ٣ آب/أغسطس ٢٠١٥، اتخذ مجلس وزراء البوسنة والهرسك قراراً بنقل حقوق الملكية بشأن معدات رقمنة محددة إلى فرادى خدمات الإذاعة والتلفزة. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وقعت وزارة الاتصالات والنقل في البوسنة والهرسك ومحطات الإذاعة والتلفزة العامة الثلاث عقداً يعزز تنظيم هذه المسألة، ويبدو أنه يكسر الجمود في عملية الرقمنة.

٩١ - ولا يزال القلق يساورني إزاء الاستدامة المالية لنظام الإذاعة والتلفزة العام لأن العقود المؤقتة لتحصيل الضريبة المتعلقة بالإذاعة والتلفزة من مشغلي وسائل الاتصالات تنتهي صلاحيتها عند نهاية السنة، وما من دليل على أنه سيتم قريباً الاتفاق على طريقة جديدة لتحصيل الضريبة.

٩٢ - ولم يعين بعد مجلس وزراء البوسنة والهرسك مديراً جديداً لوكالة تنظيم الاتصالات على مستوى الدولة، التي تنظم عمل وسائط الإعلام الإلكترونية العامة والخاصة (التلفزيون والإذاعة) وتشرف عليها في جميع أنحاء البلد. ويبدو أنه تمت عرقلة هذا التعيين بسبب

المفاوضات السياسية بشأن التعيينات في مؤسسات أخرى تابعة للدولة. ولا يزال العجز عن تعيين مدير جديد، الذي دام ثماني سنوات، يقوض أداء الوكالة لمهامها.

حادي عشر - مسائل الدفاع

٩٣ - تحسنت وتيرة التخلص من مخزونات الذخائر والأسلحة والمتفجرات، لكنها لا تزال بطيئة نسبياً. وما زال خطر الانفجار العرضي قائماً بسبب قدم المخزونات وسوء ظروف التخزين. ويظل الاتفاق على إنشاء آلية يمكن من خلالها بيع فائض المخزونات بعيد المنال، وتظل طريقة التخلص هذه تثير القلق بالنظر إلى سوء نوعية المواد المعنية.

ثاني عشر - قوة الاتحاد الأوروبي العسكرية

٩٤ - لا تزال بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك تضطلع بدور هام في دعم الجهود التي يبذلها البلد من أجل توفير بيئة آمنة مطمئنة. ويساعد ذلك بدوره في تنفيذ ولاية مكثي وولايات المنظمات الدولية الأخرى. ولا يزال وجود البعثة الميداني، عبر أفرقة الاتصال والمراقبة التابعة لها وغيرها من الآليات، يساهم بقوة في تحقيق الاستقرار والأمن.

ثالث عشر - مستقبل مكتب الممثل السامي

٩٥ - اجتمع المديرون السياسيون للجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام في سراييفو في ٩ و ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ للتأكيد على التزامهم القاطع بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. وأكدت اللجنة التوجيهية أيضاً على الحاجة إلى إنجاز خطة ٢+٥، التي تظل ضرورية من أجل إغلاق مكتب الممثل السامي. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل للجنة التوجيهية في ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٩٦ - ومنذ بدء ولايتي في آذار/مارس ٢٠٠٩، تقلصت ميزانية المكتب بنسبة تفوق ٤٤ في المائة وانخفض عدد الموظفين التابعين لي بما يربو عن ٥١ في المائة. وبالنظر إلى هذه التخفيضات الحادة، يظل من الضرورة بمكان أن يتوافر لي ما يلزم من الميزانية والموظفين للاضطلاع بولايتي بكفاءة، على النحو الذي يكفله لي المرفق العاشر لاتفاق السلام.

رابع عشر - مواعيد تقديم التقارير

٩٧ - وفقا لمقترحات سلفي الداعية إلى تقديم تقارير دورية من أجل إحالتها إلى مجلس الأمن، حسبما يقتضيه قرار المجلس ١٠٣١ (١٩٩٥)، أقدم طيه تقريره الدوري الرابع عشر. وإذا احتاج الأمين العام أو أي عضو في مجلس الأمن إلى معلومات في أي وقت آخر، فسيكون من دواعي سروري أن أوافيه كتابيا بالمعلومات الإضافية المطلوبة. ومن المقرر أن أقدم تقريره الدوري المقبل إلى الأمين العام في نيسان/أبريل ٢٠١٦.